

## كيفية استخدام أدوات السياسة المالية للدولة للتأثير على المعدلات الاقتصادية

تستطيع الدولة أن تتحكم فى السياسات الاقتصادية الكلية لديها من خلال استخدام أدوات السياسة المالية بجانب السياسات النقدية للتأثير على حركة الاقتصاد، وحيث نستطيع تحديد كيفية استخدام أدوات السياسة المالية من خلال الانفاق والضرائب فلا بد أولاً أن نعرّف ما هى السياسة المالية وماهى هى أدواتها حتى نستطيع تحديد مدى تأثيرها على المعدلات الاقتصادية من معدلات النمو والتضخم وأيضاً معدلات البطالة والاستثمار الأجنبى.

### أولاً: السياسة المالية

تُعرف السياسة المالية على أنها سياسة تربط بين الإنفاق الحكومى مثل (برامج الدعم ومشروعات الأشغال العامة والمنح والاعانات) والإيرادات الحكومية مثل (إيرادات الدومين العام والخاص والضرائب والرسوم وهكذا) ويتم وضع تلك السياسات لمواجهة التقلبات الاقتصادية التى قد تحدث، وذلك من أجل تخفيض معدلات البطالة ومعدلات التضخم، بالإضافة إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

### وتهدف السياسة المالية إلى

- الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية
- تحقيق معدلات تشغيل مناسبة
- تحقيق استقرار فى أسعار المنتجات والخدمات
- تقليل معدل التضخم
- رفع معدل النمو الاقتصادى
- تحقيق رفاهية المجتمع من خلال عدالة توزيع الدخل

### ثانياً: أدوات السياسة المالية

تنقسم السياسة المالية إلى نوعين من الأدوات وهما

**الأدوات التلقائية:** وهى الأدوات التى تحدث تأثير تلقائى مجرد حدوثها دون تدخل مباشراً من الحكومة وتنقسم إلى الأنواع التالية:

- 1- نظام الضرائب التصاعدية: وهو نظام يظبط نسب الضرائب طبقاً لمستويات الدخل ويهدف إلى تحقيق مستوى عام من العدالة حيث أن كما زاد الدخل زادت الضرائب طبقاً للشرائح المحددة.
- 2- المدفوعات التحويلية: وهى المساعدات والمنح التى تدفعها الحكومة للفقراء للمساعدة على الحياة والتقريب من بين الفئات الاجتماعية.
- 3- سياسات الدعم: وهى برامج الدعم التى تقوم بها الحكومة لدعم بعض المنتجات لتقليل أسعارها تجاه أفراد المجتمع مثل منتجات البترول وخلافه ويهدف ذلك إلى الحفاظ على مستوى استهلاكى مناسب للأفراد وأيضاً عدم حدوث خلل فى مستويات الأسعار بالأسواق نتيجة تحريك أسعار المنتجات ذات الحساسية العالية على باقى المنتجات.

**الأدوات المقصودة:** وهى الأدوات التى تنفذها الحكومة بشكل مباشر للتأثير على الاقتصاد وتنقسم إلى:

- 1- برامج الأشغال العامة: وهى المشروعات العامة التى تقوم بها الحكومة مثل مشروعات الطرق والبنية التحتية.
- 2- مشروعات التوظيف العامة: وهى الوظائف المؤقتة التى تخلقها الحكومة لتقليل معدل البطالة.
- 3- تغيير معدلات الضريبة: يمكن للحكومة تغيير نسب الضرائب لتحقيق مجموعة من الأهداف مثل تقليل الضرائب لجذب الاستثمار وزيادة الاستهلاك أو زيادة نسب الضرائب لتقليل حجم الانفاق.

وبناء على ما سبق من تعريف السياسة المالية وأدواتها نصل إلى كيفية استخدام تلك الأدوات، حيث يتم استخدام تلك الأدوات فى حالات الاقتصاد سواء حالة الرواج أو الكساد وسنقوم فى مايلى بتوضيح تأثير الأدوات المالية فى كل حالة كما يلى:

### **الحالة الأولى: الرواج**

فى حالة الرواج تكون القوة الشرائية أكبر من الطاقة الانتاجية داخل السوق، حيث يكون حجم الطلب أعلى من المعروض مما يوفر حوافز لزيادة الانتاج مما يؤثر على المعدلات التالية كما يلى:

- 1- معدل الاستثمار: مع وجود طلب زائد داخل السوق ووجود قدرة شرائية عالية تزيد فرص زيادة الاستثمار سواء الأجنبى أو المحلى نظرا لوجود فجوة إنتاجية داخل السوق حيث يحتاج السوق إلى زيادة المعروض مما يحفز الاستثمارات لسد تلك الفجوة.
- 2- معدل التشغيل: مع زيادة الاستثمار وزيادة القدرة الانتاجية داخل السوق تزيد أيضا معدلات التشغيل حيث تحتاج المصانع إلى أيدى عاملة مما يآثر تأثيراً إيجابياً على زيادة نسبة التوظيف داخل المجتمع مما يؤدى إلى زيادة حجم الانفاق نظرا لامتلاك تلك الأيدى العاملة إلى الأموال.
- 3- معدل النمو الاقتصادى: نتيجة ارتفاع معدل الاستثمار وارتفاع معدل التوظيف يحدث تحسناً كبيراً فى معدل النمو الاقتصادى مما يعطى مؤشرات جيدة لأداء الاقتصاد وأداء السياسات المالية والنقدية وهذا أيضا يزيد من يدفع لمزيداً من الاستثمار الأجنبى داخل الاقتصاد.
- 4- معدل الفقر: ينخفض معدل الفقر مع زيادة معدل النمو الاقتصادى حيث تفتح الوظائف وتتاح الأموال مما يحقق مستوى رفاهية للطبقات الاجتماعية داخل المجتمع وهذا يساعد على تقليل الفجوة بين الطبقات.
- 5- تقليل حجم الدعم الحكومى: كل ما سبق من عوامل يساعد الحكومة على تقليل حجم الدعم التى توفره الحكومة للفئات المستحقة حيث يقل عدد تلك الفئات مع ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى مما يتيح للحكومة فرص لصرف تلك الأموال فى بنود أخرى أكثر أولوية.

### **الحالة الثانية: الكساد**

وهى الحالة الأكثر خطورة على الاقتصاد لما لها من تداعيات سلبية اقتصادية واجتماعية، حيث فى هذه الحالة تكون القوة الشرائية أقل من الطاقة الانتاجية، وتكون المنتجات المعروضة أكثر من مستوى الانفاق مما يخلق كساد داخل الأسواق ونرى تأثيرها فى العوامل التالية:

1- معدل الاستثمار: بناءً على قلة حجم الطلب لا يوجد حافز للاستثمار الأجنبي للدخول إلى السوق حيث الفرص المتاحة لتصرف المنتجات ضئيلة مما لا يوفر أى أرباح قد تأتي للاستثمار الأجنبي وهذا يؤدي إلى عزوفه عن الدخول إلى السوق.

2- معدل التوظيف: مع زيادة المعروض من المنتجات وقلة الطلب يقل معدل الإنتاج مما يؤثر على معدل التوظيف داخل السوق حيث لا تحتاج المصانع والشركات إلى أيدي عاملة نظراً لقلة الإنتاج، وهذا يؤدي إلى زياده البطالة في الاقتصاد مما يؤثر على حجم الانفاق.

3- معدل النمو الاقتصادي: ينخفض معدل النمو حيث لا يوجد طلب على المنتجات ويكون المعروض أكثر من المطلوب فبالناتالي يقل حجم الإنتاج لتقليل المعروض فينخفض معدل النمو لعدم وجود طاقة انتاجية كبيرة حيث أن الإنتاج يزيد من حركة النشاط الاقتصادي وأيضا التشغيل.

4- زيادة الفقر: نتيجة لما سبق من قلة الإنتاج وزيادة البطالة وانخفاض معدل النمو يزيد معدل الفقر داخل المجتمع وأيضا تحدث فروق اجتماعية كبيرة بين الطبقات.

#### التوصيات لمكافحة الكساد

تعتبر حالة الكساد خطراً رئيسياً على الاقتصاد، ففي هذه الحالة لابد للحكومة من استخدام الأدوات الاقتصادية لتحفيز النشاط الاقتصادي من خلال مجموعة من البرامج والتي يأتي على رأسها تشجيع الانفاق من خلال تطبيق مجموعة من الإعفاءات ضريبية والتي تحفز الاستثمار وأيضا تنفيذ مجموعة من المشروعات العامة ذات الأهمية والتي لها تأثيراً إيجابياً مهماً على عدة عوامل مثل زيادة معدل التشغيل وأيضا تنشيط القطاع الخاص وزيادة الإنتاج مما يزيد من النشاط الاقتصادي والذي يؤدي إلى زيادة الانفاق داخل السوق، وهذا بجانب مجموعة من السياسات النقدية منها تقليل سعر الفائدة في البنوك مما يحفز الاستثمار.

أدوات السياسات الاقتصادية هي أدوات ذات أهمية ولا بد على الحكومات امتلاك خطط للتعامل مع الحالات الاقتصادية المختلفة وأن تضع الحكومة نصب أعينها العوامل الاجتماعية الناتجة عن تطبيق تلك السياسات المختارة حيث أن العامل البشري يظل هو العامل الرئيسي للاقتصادات.